

محضر الاجتماع الثاني للجمعية العامة غير العادية لمصرف أبوظبي الإسلامي . مصر
المنعقدة يوم الخميس الموافق ١٩ مايو ٢٠١٦

انعقدت الجمعية العامة غير العادية لمصرف أبوظبي الإسلامي . مصر يوم الخميس الموافق ١٩ مايو ٢٠١٦ وذلك في تمام الساعة الثالثة عصراً بفندق سميراميس انتركونتيننتال (قاعة بافيليون) . محافظة القاهرة ، ، بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة البنك إلى السادة المساهمين لحضور الاجتماع . وذلك للنظر في جدول الأعمال الآتي :-
قرار وحيد: النظر في استمرار نشاط البنك وتجاوز خسارة نصف رأس المال التي أظهرتها الميزانية في السنة المالية المنتهية في

٢٠١٥/١٢/٣١ .

و لقد تم نشر الاخطار بدعوة السادة المساهمين لحضور الاجتماع الثاني للجمعية العامة غير العادية بكل من جريدتى الأهرام ، والأخبار يوم الأثنين الموافق ٩/مايو/٢٠١٦ . كما تم تسليم دعوة الحضور ومرفقاتها في يوم الأثنين الموافق ٩/٥/٢٠١٦ إلى كل من الهيئة العامة للرقابة المالية ، والبورصة المصرية ، وشركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي ، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، والبنك المركزي المصري ، ومراقبي حسابات البنك ، وذلك تنفيذاً لأحكام نص المادة ٤٤ من النظام الأساسي لمصرفنا .

علماً بأنه أنه قد سبق عقد اجتماع أول للجمعية العامة غير العادية يوم الأربعاء الموافق ٤ مايو ٢٠١٦ ولم يكتمل نصاب الحضور .

هذا وقد حضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية من السادة أعضاء مجلس الإدارة كلاً من :-

- | | |
|--|----------------------------------|
| ١ . السيدة الأستاذة / نيفين إبراهيم لطفى | الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب |
| ممثلًا لمصرف أبوظبي الإسلامي | والقائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة |
| ٢ . السيد الأستاذ / محمد حسن يوسف | (عضواً) |
| ممثلًا لبنك الإستثمار القومي | |
| ٣ . السيد الأستاذ أحمد عفت حلمي الجمل | (عضواً) |

ممثلًا عن مصرف أبوظبي الإسلامي الإمارات كعضو مجلس إدارة عن هذه الجلسة فقط .

كما حضر الاجتماع د/ حازم أحمد ياسين (مكتب المحاسبون المصريون- إيجاك) ، وحضر الأستاذ أحمد أمين حافظ مفوضاً عن الأستاذة/ منى عبدالسلام مصطفى (مكتب المتضامنون للمحاسبة والمراجعة (ERNST & YOUNG) مراقبا الحسابات . وحضر الأستاذ / أشرف محمد شديد ممثلاً للهيئة العامة للرقابة المالية ولم يحضر ممثل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

وقد تولت السيدة الأستاذة / نيفين لطفى رئاسة الجمعية العامة غير العادية ، حيث رحبت سيادتها بالسادة الحضور من المساهمين ومراقبي الحسابات وممثل هيئة الرقابة المالية . ثم اقترحت سيادتها على الجمعية تعيين كلاً من :-

١. الدكتور / أحمد محمد عبداللطيف أمين سر الجمعية وتفويضه هو والسيد / محمد سيد محمد عبدالحميم مجتمعين أو منفردين في اعتماد محضر الجمعية لدى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .
 ٢. والأستاذة / محاسن محمد عبدالحميد والأستاذ / شريف أسامة إبراهيم ، جامعي أصوات .
- وقد وافقت الجمعية العامة غير العادية على تعيينهم .

(Handwritten signature)

(Handwritten signature)

(Handwritten signature)

(Handwritten signature)

ثم توجهت السيدة الأستاذة / رئيسة الاجتماع إلى السادة مراقبي الحسابات وجامعي الأصوات للإفادة بسلامة إجراءات الدعوة لإعتقاد الجمعية ونسبة الحضور وإثبات ذلك في سجل حضور المساهمين والتوقيع عليه . وعقب ذلك تقدموا المذكوران بنتيجة حصر الأسهم الحاضرة ونسبتها المئوية ، حيث أعلنوا أن عدد الأسهم الحاضرة للاجتماع بالأصالة والإتابة بلغ عددها ١٦٢,٢٢٣,٩١٧ سهماً من إجمالي أسهم رأسمال البنك المصدر والبالغ عددها ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهماً ، وتمثل الأسهم الحاضرة نسبة مئوية قدرها ٨١,١١ % ، ومن ثم أعلنت سيادتها صحة إعتقاد الاجتماع وقانونيته . ثم انتقلت سيادتها إلى أسئلة المساهمين .

أولاً : أسئلة المساهمين ومناقشتهم

وقد أعلنت السيدة الأستاذة رئيس الجمعية عن ورود كتاباً من المساهم إبراهيم إبراهيم ادوم محمود بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٦ استفسر فيه عن وجود خلافات بين أعضاء مجلس الإدارة من عدمه ، واقترح الإسراع في تفعيل قرار زيادة رأس مال المصرف .

الرد : في البداية نود أن نعبر عن دهشتنا بهذا السؤال حيث أن المجلس واعضائه في تعاون تام ونود التأكيد للمساهم الكريم بأنه لا توجد أي خلافات من أي نوع بين أعضاء مجلس إدارة المصرف وبينهم انسجام تام للعمل على رفعة مصرفنا كما هو مثبت في نتائج البنك التي تتحسن باستمرار . أما بخصوص زيادة رأس المال فالبنك لم يتخذ قراراً بزيادة رأس المال المدفوع حتى الآن ، وسيتم دراسة اقتراح المساهم .

ثم أضاف المساهم إبراهيم محمود قوله : أنا تقدمت بهذا السؤال عندما استشعرت بوجود مشكلة لغياب المساهم الرئيسي الاجتماع الأول للجمعية . كما أن المساهم الرئيسي وضع منذ ثلاث سنوات وديعة بالدولار الأمريكي ولا نعرف ما إذا كانت قرض أو مساندة ، وجاء في العام الماضي وتحفظ وطلب الفرق عند حساب الدولار بالجنيه المصري ، فإذا كان ما أودعه ١,٨٦٠ مليار تقريباً فإن المعادل لذلك بالجنيه المصري يفوق ثلاثة مليار جنيه وهذا يمثل كارثة للبنك . واعتقدت أن المساهم الرئيسي سيتراجع عن كلامه عن زيادة رأس المال ، ولهذا اقترح اتخاذ قرار بزيادة رأسمال البنك طبقاً للقانون .

فأجابت الأستاذة نيفين لطفى رئيس الجمعية بأن ليس كل ما قاله المساهم الكريم صحيحاً ، فجزء من المسدد تحت حساب زيادة رأس المال بالجنيه المصري ونيس بالدولار الأمريكي ، والذي حدث عند تطبيق السياسة المحاسبية المقررة من البنك المركزي المصري والتي تحمل فروق العملة لحساب الأرباح والخسائر تحفظ المساهم الرئيسي لما يمثله ذلك من خسارة له ، هذا من ناحية . أما بالنسبة للسؤال عما هو مساند فهناك قروض مساندة بالدولار الأمريكي من المساهم الرئيسي للبنك ، وهي لم تتأثر بفروق العملة ، لأنها في شكل قروض ولا تطبق عليها المعايير المحاسبية الخاصة بالدفعات تحت حساب زيادة رأس المال . ومن ناحية أخرى ، فقد سبق وأوضح بأن مجلس الإدارة يعمل معاً في انسجام تام . أما بالنسبة لعدم حضور المساهم الرئيسي للاجتماع الأول للجمعية العامة غير العادية فقد حدثت لمثله ظروف قهرية صباح يوم الإعتقاد منعه من الحضور ولم يتسنى تفويض غيره في الحضور .

أما بخصوص تفعيل قرار زيادة رأس المال الذي تحدث عنه المساهم الكريم فقد قلنا مراراً بأنه لم يصدر قراراً بزيادة رأس مال البنك المدفوع حتى يمكن تفعيله . لكن المساهم الرئيسي إنتم في إتفاقية الإستحواذ بالحفاظ على معيار كفاية رأس مال البنك وهو ما وفاه حتى الآن .

نيس

مجلس الإدارة
الإدارة القانونية
الإدارة العامة

١١

د. لعل

ثانياً : قرارات الجمعية العامة غير العادية

وانتقلت سيادتها للقرار المطوب إصداره من الجمعية وعرضت على المساهمين الموافقة على القرار التالي :

قرار وحيد : معروض على الجمعية العامة غير العادية الموافقة على استمرار نشاط البنك وتجاوز خسارة نصف رأس المال التي أظهرتها الميزانية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ .

حيث أوجبت المادة ٦٩ من قانون شركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادة ٢٢٧ من لائحته التنفيذية ، وكذلك المادة ٥٦ من النظام الأساسي للبنك ، على مجلس الإدارة أن يبادر إلى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في استمرار البنك أو حله إذا بلغت الخسائر أكثر من نصف رأس المال المصدر . وحيث تكبد البنك خسائر مرحلة بما يزيد عن نصف قيمة رأس المال المدفوع ، فقد أعدت القوائم المالية على أساس الاستمرارية . ومعروض على الجمعية العامة غير العادية الموافقة على استمرار البنك في نشاطه في ضوء المبالغ المسددة من المساهمين الرئيسيين .

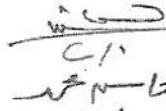
وقد تقدم ممثل بنك الإستثمار القومي باقتراح الموافقة على استمرار النشاط طوال فترة استمرار تجاوز الخسائر لنصف رأس المال لأي سنة مالية أخرى ، إذا لم يكن هناك نص قانوني يمنع ذلك ، شريطة موافقة البنك المركزي والهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة .

ولقد دعت رئاسة الاجتماع السادة المساهمين إلى التصويت على هذا القرار والاقتراح ، وقد أسفرت عملية التصويت عن :

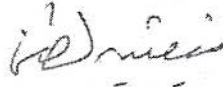
- اعتراض من المساهم إبراهيم إبراهيم محمود إبراهيم المالك لعدد ٨٠٠٠ سهماً .
 - موافقة باقى المساهمين بأغلبية ٩٩,٩٩٥ % من أسهم الحاضرين للاجتماع على الموافقة على استمرار البنك في ممارسة نشاطه حيث بلغت الخسائر التي أظهرتها السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ أكثر من نصف رأس المال المصدر . وكذلك الموافقة على استمرار النشاط طوال فترة استمرار تجاوز الخسائر لنصف رأس المال لأي سنة مالية أخرى ، شريطة موافقة البنك المركزي والهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة .
- وعقب ذلك انتهى الاجتماع حيث كانت الساعة الثالثة والنصف عصراً .

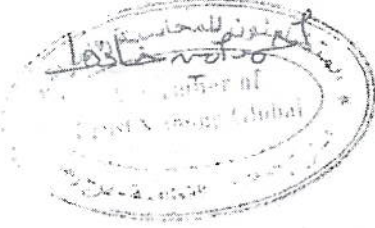
مراقبا الحسابات

جامعا الأصوات



القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي والعضو المنتدب
ورئيس الجمعية







22546

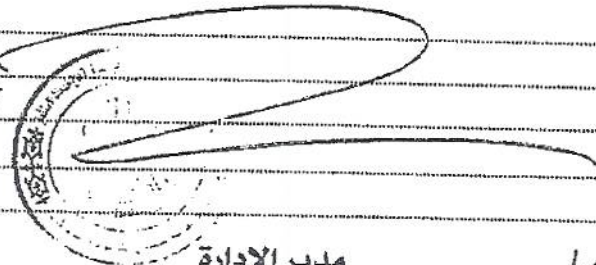


الهيئة العامة للإستثمار
والمناطق الحرة
قطاع خدمات الإستثمار
الإدارة العامة للشئون القانونية للشركات

أقر أنا / محمد سعيد / بصفتي / نورا / بأن التابث خلفه هو صورة طبق الأصل من محضر إجتماع الجمعية غير العادية لشركة : شركة البويري (الإسلام) المحدودة المنعقد بتاريخ ١٩ / ٥ / ٢٠١٦ وذلك تحت مسؤوليتي ودون أدنى مسؤولية على الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة وبأئني مفوض في تقديم دفتر الوثق للإطلاع واستلام المحضر . توقيع مقدم الطلب

صورة رسمية طبق الأصل وتحت مسؤولية الشركة

المسطر بعالية صورة طبق الأصل من محضر إجتماع الجمعية العامة غير العادية لشركة : شركة البويري (الإسلام) المحدودة المنعقد بتاريخ ١٩ / ٥ / ٢٠١٦ والمقدمة إلى الهيئة بتاريخ : ٢٠ / / ٢٠١٦ وقد أعطيت هذه الصورة إلى الشركة بناء على طلبها تنفيذاً للمادة (٢٢) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم / ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بعد سداد الرسم المقرر وقدره () بموجب إيصال رقم (١٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) مجموعة رقم (١١٠٠٠٠٠٠) بتاريخ ١٩ / ٥ / ٢٠١٦ وذلك دون أدنى مسؤولية على الهيئة قبل الطالب أو الغير عما ورد بها من بيانات ولا يحق للشركة الرجوع على الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة بشأن ما ورد بالمحضر من بيانات وما تضمنه من إجراءات والمحضر مكون من عدد (١١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) صفحة لا غير .. هذا وقد روجع من الناحية الإجرائية فقط . ملاحظات الهيئة :



مدير الإدارة

المحاضر

١٢ / ٥ / ٢٠١٦
١٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

QF-750C-02-16